

عضو مجلس الشعب المصري حسين إبراهيم لـ «الشورى»:

الاقتصاد الإسلامي كمنهج ونظرية لا غبار عليه لكن المشكلة في التطبيق



أكد النائب حسين إبراهيم نائب رئيس الكتلة البرلمانية بمجلس الشعب المصري وعضو لجنة حقوق الإنسان بالمجلس أن الاقتصاد الإسلامي كمنهج ونظرية لا غبار عليه ولكن المشكلة في التطبيق والمطبوق وقال انه قد ان الأوان لإفساح المجال وإعطاء الفرصة للاقتصاد الإسلامي لكي يطبق على ارض الواقع تطبيقا حقيقيا ودقيقا وهو على يقين من أن النتيجة ستكون ايجابية. وشدد حسين على ضرورة توحيد الجهود في محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين لان الفردية في الحرب على الفساد لم تستطع وضع حد لاستشرائه في المجتمعات العربية والإسلامية وفيما يلي نص الحوار:

الكويت: عبدالحميد زقزوق

سنة ٢٠٠٥ - ٨٨ نائبا يعنى حوالي خمسة أضعاف ما كنا عليه سنة ٢٠٠٠ والإخوان المسلمون يمثلوا ٢٠٪ ولكن للأسف الشديد وهذا لا يعيب الإخوان المسلمين ولكن يعيب الذين رفضوا أن يكون للإخوان المسلمين شرعية قانونية - هم الكتلة الرئيسية للمعارضة في مجلس



في هذه الدورة نائبا لرئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين والمتحدث باسم الإخوان .

× الإخوان المسلمين هم الكتلة الأكبر بالنسبة للأحزاب الأخرى غير الحزب الوطني ومع ذلك الوجود الفعال لهم دائما محل اتهام.

- الشعب المصري رد على هذا في عام ٢٠٠٥ ، فنحن في سنة ٢٠٠٠ كان لدينا ١٧ نائبا - وفى

× بداية نسألكم كيف دخلت إلى مجلس الشعب ومتى ؟

- أنا في البرلمان المصري منذ عام ٢٠٠٠ - وامتثل دائرة منيا البصل محافظة الإسكندرية للدورة الثانية - الدورة الأولى سنة ٢٠٠٠ ، ودخلت ضمن ١٧ نائبا يمثلون تيار الإخوان المسلمون - وفى انتخابات ٢٠٠٥ تجددت ثقة الدائرة بي ودخلت المجلس مع ٨٨ نائبا يمثلون الإخوان وأعمل



الاقتصادية أثبتت أن الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يأخذ حقه من التطبيق وعندما نتحدث عن الاقتصاد الإسلامي كمنظومة متكاملة فأظن أنه أن الأوان أن تكون الدولة خاصة دولة رائدة مثل مصر جادة في أن تسلك هذا المسلك ، وأضيف أن الإسلام عندما يأمرنا بمحاربة الفساد فإن ذلك يرجع إلى أن كثيرا من أسباب الأزمة الاقتصادية كانت بسبب فساد في الممارسات التي يحاربها الإسلام .

إن محاربة الفساد تكاد تكون الراية التي يرفعها كل البرلمانين العرب لكن الفساد مازال يستشري بل ويشد فما السبب في رأيك؟

- السبب أن هناك فردية في محاربة الفساد وأظن أنه لو توحدت قوى الحرب على الفساد فسيجد المواطن العربي الأثر الإيجابي في محاربتة، والحقيقة أن الأقطار العربية في مجملها في حاجة إلى الإصلاح السياسي وعندما يحدث إصلاح سياسي حقيقي سيكون هذا هو الرقيب الذي سيولد الحرب الحقيقية التي تحاصر الفساد والفاستين ونحن هنا نثمن عمل منظمة برلمانيون ضد الفساد الدولية وفروعها العربية.

«هناك من يقول أن الاقتصاد الإسلامي لم يستطع أن يحل مشكلة الشعوب الإسلامية في أي بلد فهل يرجع ذلك إلى قصور في الاقتصاد الإسلامي أم إلى قصور في التطبيق والالتزام؟

- هو قصور في التطبيق والتنفيذ ، فهناك كثير من الأقطار العربية والإسلامية تضع كثيرا من العوائق أمام تطبيق النظرية الاقتصادية الإسلامية ، وبطبيعة الحال ليس هناك قصور في المنهج فالمنهج الإسلامي صحيح مائة في المائة .

المضابط أيضا أنهم قادوا البرلمان من أجل أن يكون له وقفة لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم وجعلوا قضية فلسطين قضية حية داخل البرلمان المصري .

«فيما يتصل بالأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة والخروج منها؟ هل ترى أنه خروج إسلامي أم أن هناك دورا مدنيا؟

- أنا لست من المتخصصين في الاقتصاد لكني أتحدث من المنظور السياسي وأقول أن الأزمة

الشعب وأظن أن مضابط المجلس تشهد بان الأخوان المسلمين قاموا وقادوا المعارضة الرئيسية وكانوا يتحدثون باسم الشعب ، وتقدموا بمشروعات قوانين يمارسون من خلالها دورهم التشريعي وأظن أن المضابط تشهد أن مشاريع القوانين التي يتقدمون بها كانت تعبر عن نبض الشارع المصري وأظن أيضا أن مضابط المجلس تتضمن أن الإخوان المسلمين حملوا قضايا امتهم ودافعوا عن الأمة العربية والإسلامية وتتضمن

لا بد من توحيد جهود محاربي الفساد حتى توتى الحرب ثمارها